جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

المرحلة: الثالثة

مادة: النقد العربي القديم

المحاضرة التاسعة:

قدامة بن جعفر والاثر اليوناني

مدرس المادة: م.د. محمد صلاح شجاع

1448هـ 2026م

قدامة بن جعفر والأثر اليونانيّ :

هو أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد ، ولا يعرف له نسبٌ فوق هذا ، ويُظنّ أنّه من ذريّة بعض نصارى العراق الذين عاشوا في العراق ، أيام حكم الدولة الفارسية القديمة ، وقد أدرك قدامة زمن(ثعلب والمبرّد والسّكّريّ) ، وكان من جلساء ابن المعتز، وُلِدَ في بغداد سنة(265هـ)على وجه التقريب ، لا التحديد ، وبرَعَ في صناعَتَي: البلاغة والحساب ، فضلاً عن دراستِهِ المنطِق ، ونالَ حظّاً وافراً من العلوم الإسلاميّة ، وذاعَ صيتُهُ في زمن المكتفي بالله العبّاسيّ ، وأسلَمَ على يدَيهِ ، وقد تولّى في ما بعدُ مهامَّ ديوان مجلس الزّمام ، أو ما يسمى بـ (زمام النّفقات) ، ومن ثَمَّ رئيساً لكتّابِ بني بُوَيْه سنة (334هـ) ، حتى وفاتِهِ سنة (227هـ) .

ولقدامة في النقد مكانة لا يمكن إغفالها ؛ نتبجةً لسببين ، أولهما : إنّ كتاب(نقد الشعر) كان أوّل محاولة منهجيّة لدراسة الشعر على أساسٍ نظريٍّ واضحٍ ومتكاملٍ ، والآخر: إنّ قدامة كان من أوائل النقاد الذين تأثّروا بأفكار ارسطو في الشعر .

تأثّر قدامة بالفكر اليونانيّ ، ولا سيّما المنطق وكتاب أرسطو في الشعر ، الذي جعل الشعر صناعةً وعِلماً ، ورأى الدكتور إحسان عباس : إنّ المنطق له أثرٌ واضحٌ في تأليف كتابه(نقد الشعر) وتقسيمه وتبويبه وتفريعاتِهِ ، وقد وصفه ابن النّديم من قبلُ ، بأنّه واحدٌ من البلغاء الفصحاء والفلاسفة الفضلاء ، ممّن يشار إليهم بالبنان في علم المنطق ، وقال ياقوت الحمويّ: إنّ قدامة قرأ صدراً من المنطق ، وإنّه لائحٌ على ديباجة تصانيفِهِ ، على نحو : كتابه (نقد الشعر) ، هذه الثقافة هي التي منحته المقدرة على ولوج علم النقد ودراسته ، على عدّهِ علماً ، وأطلقه من أسار التّشيّع للقديم ؛ ليمزجهُ بروحٍ فلسفيّةٍ ؛ وفق ما يقول الدكتور شكري عيّاد ، إلاّ أنّها أبعدته عن دراسة الشعر ، على عدّه فنّاً لا يخضع للتقنين الشديد والحصر المنطقيّ العنيف .

وهنا يتبادر إلى أذهاننا سؤالاً ، مفادُهُ : لماذا ألّف قدامة كتاب(نقد الشعر)؟، وجوابه هو: أنّ قدامة لاحظَ أنّ علم الشعر مؤلّفٌ من أقسام خمسة ، هي:

1-علم ينسب إلى وزنه وعروضه . 2- علم ينسب إلى قوافيهِ ومقاطِعِهِ .

3-علم ينسب إلى غريبِهِ ولغتِهِ 4- علم ينسب إلى معانيهِ والمقصد منه .

5-علم ينسب إلى جيّدِهِ ورديئِهِ .

ولاحظ قدامة أنّ العلوم الأربعة الأولى قد نالت حظوظها من الدراسة والمناقشة ، ولم ينل القسم الخامس منها إلاّ يسيراً من الاهتمام ، على الرغم من أنّه هو المعنيّ أساساً من علم النقد ؛ عليهِ ، كانت خطوته الأولى : تعريف الشعر وتحديده ، فقال: " إنّه قول موزون مقفّى يدلّ على معنىً "، وهذا التعريف وفق ما قال أهل المنطق (جامع مانع) ، فقالوا : بدءَ بالجنس العام ، وهو القول ، ثمّ ختمه بالوزن وهو الفصل ؛ فأخرجِ ما ليسَ موزوناً ، ثمّ ختمَهُ بالقافية ، فأخرَجَ من الكلام الموزون ما ليس مقفّى ، ثمّ خَتَمَهُ بدِلالة المعنى ؛ فأخرج من الكلام الموزون المقفى من ما ليس له معنىً ؛ وعليهِ ، فإنّ تعريف قدامة قد خلا من الخيال والصورة ، وهما عنصران مهمان في الشعر ، ووفقاً لذلك يكون تعريف قدامة أقرب إلى النّظم منه إلى الشعر، والفرق بيّنٌ وواضحٌ ، فالنّظم: رصفٌ للكلمات ، على وزنٍ واحدٍ ، وعلى رويٍّ واحدٍ ؛ وفق ما هو حال المنظومات العلمية ، على نحو: (ألفيّة ابن مالك ، في قواعد اللغة العربية) و(الشاطبيّة في قواعد الترتيل والتجويد) ، وبين الشعر الذي هو تعبير عن الوجدان وتصوير للمشاعر ، وقال الدكتور (مصطفى الجوزو) مدافعاً عن قدامة : إنّه لم يقصد بتعريفِهِ هذا ؛ المنظومات العلميّة ؛ لأنّها لم تكن شائعةً في عصرِهِ ؛ ولأنّه قد حدّد معاني الشعر بالمدح والهجاء والرثاء ، والشعر لا يكون إلاّ بها ، والنقطة الإيجابيّة التي تُسجّل لصالح قدامة : إنّه قد نقلَ النقد من الشاعر إلى الشعر ، وفق ما كان الحال لدى ابن سلاّم ، وهذا هو الصّواب ، فاتّجهَ إلى ربط الشعر بالصناعة التي ترتقي به إلى الجودة أو تنزل به إلى الرّداءة ، أو الى الوسطيّة في ما بينهما ،على نحو الصناعة الاعتيادية ، فقال : ((إذ كان جارياً على سبيل سائر الصناعات، مقصوداً فيه وفي ما يحاك ويؤلف منه إلى غاية التجويد، فكان العاجز عن هذه الغاية من الشعراء إنما هو من ضعفت صناعته)) ، نقد الشعر (ص: 4).

المعاني في الشعر :

اهتمّ قدامة بمعاني الشعر وحصرها في الأغراض ، وحدّد هذه الأغراض على نحوٍ يشي بتأثيرٍ يونانيٍّ ، ورأى الدكتور بدويّ طبانة: أنّ قدامة أوّل من حصرَ أغراض الشعر وتتبّع معانيه ، وهو بذلك متأثّر بأرسطو.

أمّا الدكتور محمد غنيمي هلال ، فقال: لقدامة فضل الزيادة على دراسة الأجناس الشعريّة من حيث الموقف والبواعث النفسية وما يترتّب على ذلك من تحضير المعاني وطرق الصياغة .

وحصر قدامة معاني الشعر في أغراض ستة ، هي:

1- المديح 2- الهجاء 3- النسيب 4- المراثي 5- الوصف 6- التشبيه .

ولو دققنا النظر في كتاب أرسطو في صناعة الشعر ؛ لألفيناه قد قسّم الشعر على ما يأتي :

1- الانسان : في المديح والهجاء والرثاء والنسيب .

2- الطبيعة: في التشبيه والوصف .

والأغراض هي نفسها التي قال بها أرسطو ، غير أنّ على الدارس أنْ يعلمَ أنّ التشبيه والوصف ليسا غرضين شعريين ؛ بل هما أسلوبان وطريقان في الوصف ورسم الأشياء ، وهُما موجودان في أغراض الشعر كافة ؛ وعليهِ ، فإنّ الإنسان هو أساس المعاني .

أغراض الشعر لدى قدامة :

أ-المدح : وهو صورة أو مظهر لحقيقة المدح أو جوهره .

ب- الغزل : صورة من صور مدح المرأة .

ج- الرّثاء : صورة من صور مدح الميّت .

د- الهجاء : نقيض المدح ، وهو سلب الصفات الايجابية من المهجو .

أ- المدح: وجوهره أنْ يقومَ على الفضائل النفسية الأربعة (العقل والشجاعة والعدل والعفّة) ، فالمدح بها إصابة ، وبغيرها خطأ ، في رأي قدامة .

وقال بعض الدارسين : إنّ نظرة قدامة إلى الشعر ، على عدّهِ مدحاً أو هجاءً ؛ هو انعكاسٌ لرأي أرسطو ، الذي رأى أن أصل المعاني الشعريّة يقوم على المأساة والملهاة ، والسؤال هنا ماهي العلاقة بين المأساة والملهاة اليونانيتين والمدح والهجاء العربيتين ، والجواب هنا واضح : إذْ أنّ الذي ترجمَ فن الشعر لأرسطو ، لم يجد في العربية ما يقابل المأساة والملهاة ؛ لأنهما قد كُتِبا للمسرح ، ولم يكن العرب حينها يعرفون المسرح ؛ فقرّبوهما إلى الهجاء والمدح ، وجعوا بطل المأساة ممدوحاً ، وبطل الملهاة مهجواً ؛ لأنّه شخصية مهزوزة ، وأرسطو قد قال من قبلُ: إنّ الفضلاء وذوي النفوس الطيبة حاكوا الخصال النبيلة ، وأما ذوو النفوس الخسيسة فقد حاكوا أفعال الأدنياء ، ثم قال: " الملهاة : هي محاكاة الأراذل من الناس في جانبٍ هزليٍّ ، هو جزءٌ من القبيح ".

ومن المرجّح لدينا أنّ قدامة لم يتأثر بهذا الأمر ، ويمكننا القول أيضا: بأنّه قد وجَدَ المدح والهجاء هما الغرضين الرئيسين في الشعر العربيّ ، وأقام رأيه عليهما ، وهو أقربُ للصواب ، وعلينا أن نعرِفَ أنّ أركان الشعر لدى قدامة بن جعفر ، هي:

1- اللفظ . 2- المعنى . 3- الوزن . 4- القافية .

والركن الرابع لدى قدامة أدنى مكانةً من الأركان الأخرى ، ثم استخرَجَ أربعة أجناس من الأركان التي سبقت ، وهي: 1- ائتلاف اللفظ مع المعنى . 2- ائتلاف اللفظ مع الوزن 3- ائتلاف المعنى مع الوزن 4- ائتلاف المعنى مع القافية .

وعليه ؛ تكون أجناس الشعر ثمانية ، هي: الأربعة المفردات البسائط ، والأربعة الأخرى المؤلّفات منها ، فإذا توافرت في النصّ الأجناس الثنائية ؛ يكون في غاية الجودة ، وإذا فقدَ جنساً منها ؛ تناقص مكانه .

نعوت المفردات وعيوبها :

أ- نعت اللفظ : يكون سَمِحَاً ، سهل المخارج ، عليهِ رونق الفصاحة مع الخلوّ من البشاعة ، أمّا عيوبه فهي:

1- أنْ يكون: جارياً غلى غير سبيل الإعراب واللغة ، ومع ذلك فهنالك شعر فيه وحشيٌّ وغريبٌ ، نتيجة سجيّة الشاعر وعادته ، وبعض أصحاب التكلف يأتون من الغريب بما ينفر منه الطبع وينبو عنه السّمع .

2- المعاظلة : وهي المداخلة ، أي: تداخل الشيء في الشيء ، ويعنى بذلك الاستعارة الفاحشة .

ب- نعت الوزن: أنْ يكون سهل العروض ، ومن ملامح ذلك أنْ يكونَ فيه الترصيع المقبول ، وليس المتكلّف الرديء ، أمّا عيوب الوزن ؛ فهي: الخروج على العروض ، ومنها: التخليع ، وهو أنْ يكون قبيح الوزن ، قد أفرطَ في تزحيفِهِ .

ج- نعت القوافي : أنْ تكون عذبة الحرف ، سليمة المخرج ، ومن محاسنها: التصريع ، وربّما تصريع أبياتٍ أخرى من القصيدة ، بعد المطلع ، وذلك فيه دِلالة على اقتدار الشاعر ، وعلى سِعة أفقِهِ وبحرِهِ ، وقد عدّ قدامة التصريع نوعاً من السجع ، وللقوافي عيوب كثيرة ، منها :

1- الإقواء 2- الإيطاء 3- التجميع 4- السناد.

1- الإقواء معناه : اختلاف إعراب القوافي؛ كأنْ تكون مرفوعة ، وتليها مخفوضة.

2- الإيطاء: ومعناها الموافقة ، وهي أنْ تأتيَ قافية بيتٍ على هيأةٍ مماثِلةٍ لما قبلها ، لفظاً ومعنىً ، ويُعدُّ ذلك سمجاً، أما إذا كانت مغالاةً في المعنى فذاك جيّدٌ .

3- التجميع : أنْ تكون قافية الشطر الأول منافية لقافية الشطر الثاني .

السّناد : وهو اختلاف تعريف القافيتين

الآمديّ ومنهج الموازنة :

والآمديّ: هو أبو القاسم الحسن بنُ بِشر الآمديّ(ت370ه) ، بصريّ المولد والنّشأة دَرَسَ على أيدي شيوخِ عصرِهِ على نحو: الأخفش(ت315ه) ، والزّجّاج(ت311ه) ، والجاحظ(ت255ه) بوساطة اطّلاعِهِ على كتبهِ ، وابن دريد (ت321ه)، وابن السّرّاج(ت316ه) ، وعمِلَ كاتباً لدى عددٍ من القضاة على نحو: ابو جعفر هارون بنُ

محمدٍ الضبّي ، وأبي جعفر بنُ عبد الواحد الهاشميّ ، ثمّ اعتزل الكتابة حتى وفاتِهِ ، وسافرَ إلى عَمّان ومكّة والكوفة وبغداد ، وكانَ يرى أنّ طلبَ العِلم يتعارض مع طلب العمل، وعاش الآمديّ ثمانينَ عاماً ، ما بين ولادتِه عام290 ه ، ووفاتِهِ عام 370ه ، وقد تأثّر بالثقافات الأجنبية (الهندية والفارسية واليونانية) ، وألّف ما زادَ على (25) كتاباً ، لم يصل إلينا منها ، سوى كتابان اثنان ، هما : 1- المؤتلف والمختلف . 2- الموازنة بي شعر أبي تمّام والبحتريّ.

الموازنة:

تعني: المفاضلة بين الشعراء ؛ لتقويمِ أشعارِهِم ، ومن ثَمّ إصدار حكمٍ على أفضلية شاعرٍ على آخر ، والموازنة كانت بداياتها متواضعةً على شكل موازناتٍ فرديّةٍ ، ترِدُ عَرَضَاً في ورودِ معنىً ما ، لدى شاعرينِ ، فيقتضي ذلك إجراء موازنةٍ ؛ لمعرفة أيّ الشاعري قد أجادَ في ذلك المعنى ، وقد حفلَتْ المجالس بتلك الموازنات ، ويُعَدُّ حُكْمَ أمّ جُنْدَب بين زوجها امرئ القيس وعلقمة الفحل – الذي مرّ بنا سابقا - في وصفِهما فرَسَيْهِما أقدمُ موازنةٍ ، من جانبَيّ: المكان والزّمان، أمّا في عصر الإسلام - فقد مرّ بنا أيضاً - أنّ الإمام علِيّ بن أبي طالب(كرّم الله وجهه) سُئِلَ عن أشعر الشعراء ، فَفُهِمَ من جوابِهِ هذا ، أنّه لا بُدّ من إجراء موازنةٍ بين الشعراء ؛ لمعرفة افضلهم ، ولهذه الموازنة شروط ، أهمّها :

1- انتماؤهم إلى مكانٍ واحدٍ 2- إلى زمانٍ واحدٍ 3- مذهبٌ واحدٌ في القول ، فقال: ((كلّ شعرائكم محسنون ، ولو جمعهم زمانٌ واحدٌ وغايةٌ واحدةٌ ومذهبٌ واحدٌ في القول ؛ لعَلِمنا أيّهم أسبق)) ، ودون شروط تصبح الموازنة غير موضوعيّة .

تطبيقات الموازنة قبل الآمدِيّ :

منها: الموازنة بين شاعرينِ أو أكثر في الإجادة في معنىً محدّدٍ ، على نحو الموازنة بين كُثَيِر عزّة والأحوص ، وعمر بن أبي ربيعة ونصيب ، في أبياتٍ غزلٍ قالوها لإظهار الموّدّة والموازنة بين عمر بن أبي ربيعة وجميل بثينة في الغزل ، أمّا الأخطل فقد نَظَرَ

إلى غرض الفخر والخمريّات ؛ فقدّمَ نفسَهُ على جرير والفرزدق، وقال الفرزدق:((إنّ الأخطل هو الأفضل في المديح والخمريّات)) ، والأصمعيّ يرى جريراً هو الأجود في الهجاء ، فقد هزم ثلاثةً وأربعينَ شاعراً ، ولم يصمد أمامه سوى الفرزدق .

ومنها : الموازنة بين شاعرينِ أو أكثر ، في النّظر إلى مجموع الأغراض التي قالوا فيها شعراً ؛ لتفضيلِ من أجادَ في أكثرِ من غَرَضٍ ، وهذا ما أخّرَ الأخطل عن أقرانِهِ ، وقدّمَ جريراً على الفرزدق .

ومنها أيضا الموازنة بين الشعراء في دوافع القول : وهو أنْ يقولَ الشاعر شعرَهُ بدافع نفسٍ صادقٍ ، على نحو: الموازنة التي فضّلَ فيها عمر بن الخطّاب ﴿ﷺ﴾ زهير بن أبي سُلمى ، في المدح ، على أقرانِهِ ؛ لأنّه لم يمدح رجلٍ إلاّ بما فيهِ ، وتفضيلِ الإمام علِيّ بن أبي طالب(كرّم الله وجهه) ، امرئ القيس ؛ لأنّهُ قال الشعرَ رغبةً لا رهبَةً .

ومنها: الموازنة في المشابهة بين شعر الشعراء وشعر الأقدمين ، والمقياس هنا حُكمٌ فرديٌّ ، بعيداً عن الموازينِ الشعريّة الأخرى ، على نحو: تعدّد الأغراض ، أو الإجادة فيها ، أو الابداع ، أو التفوّق في غرَضٍ ، أو في معنىً ، فأبو عبيدة يُشبّهُ جريراُ بالأعشى ، و يُشبّهُ الأخطلَ بالنابغة والفرزدق بزهيرٍ .

الموازنة لدى الآمديّ :

وصف كتاب الموازنة: الكتاب مؤلَّفٌ من عشرة أجزاء ، ضاعَ منها أربعة ، هي: السادس والسابع والثامن والعاشر ، أمّا الأجزاء التي وصلت إلينا ، فهي: الأول والثاني والثالث ؛ التي خصّصها لأخطاء أبي تمّام وسرقاتِهِ ، أمّا الجزء الرابع فقد خصّصه لسرقات البحتريّ وأخطائهِ ، وخصّص الخامس منها لمحاسن الشاعرين ، فيما كان التاسع للموازنة بين الشاعرين .

منهج الآمديّ في الموازنة : اتّبعَ الآمديّ في الموازنة منهجيّةً ، في ما يأتي ضوابطُها :

1- الإحاطة التامّة المطلقة بشعر الشاعرين ، وقد نصّ على ذلك بقوله: لقد تابعتُ شعريهما منذ سنة 317ه حتى وفاتِه ، أي: بحدود 53 سنة .

2- الاطّلاع على الكتب النقدية التي سبقته ، والإحاطة بها .

مقاييسه النقديّة :

1- ذِكر أخطاء الشاعرين .

2- ذِكر محاسن الشاعرين .

3- ذِكر سرقات الشاعرين .

4- الموازنة بين شعريهما .

وقال الآمديّ في الموازنة بين شعريهما : إنّه سوف يوازن بين قصيدتين لهما في غرضٍ واحدٍ ، وحينما وصل إلى الموازنة لم يجدْ ما يوازن بينه ، فَعَدَلَ إلى الموازنة بين الأبيات المفردة والقطع المتشابهة والمتقاربة ؛ لأنّ الاتّفاق لا يحدث إلاّ في النّقائض ، ومن المرجّح أنْ يكونَ الشاعرين غير متخاصِمَينِ ؛ وعليه ، فإنّ الناقد لم يجدْ ما يطلبه أو يبحثَ عنهُ .

وإذا تابعنا موازنات الآمديّ ؛ سنلحظُ أنّه واضح الميلِ إلى البحتريّ ، على حسابِ أبي تمّام ؛ لأنّ البحتريّ التزم عمود الشعر ، ولم يخرجْ عليهِ ، أمّا أبو تمّام فكان مجدّداً .

عمود الشعر: هو المنهج الفنّي الذي أصبحَ مقياساً في القصيدة العربية التقليديّة ، وقد كانَ أبا تمّام رائداً من روّاد التجديد في الشعر العربيّ ، ساعدته على ذلك ثقافته العالية ؛ عليهِ فقد أكثَرَ من الخروج على عمود الشعر ، وهذا ما دَفَعَ الآمديّ إلى الحطّ من مكانتِهِ ، وفضلاً عن ذلك كلّه ؛ كانَ الآمديّ معجباً بمجموعةٍ من أشعارِهِ التي لم يخرج فيها على عمود الشعر ، وكان يفضّله فيها على البحتري ، ومن تلك الأشعر قوله :

لَا تَسْقِنِي مَاءَ المَلامِ فإنني صَبٌّ قَدِ اسْتَعَذَبتُ مَاءَ بُكائِي

وقد سَخِرَ واحدٌ من النّقّاد من أبي تمّام ، وقال له : اسْقِنِي كأساً من مَاءَ المَلامِ ، فأجابه أبو تمّام : أعطِني ريشةً من جناح الذُّلّ ، فافحمه بهذه الإجابة المؤيّدة من القرآن الكريم ، وعلى الرغم من ذلك ، فقد عابَ الآمديّ على أبي تمّام قوله:

رَقيقُ حوَاشي الحِلمِ لو أنّ حِلمَهُ بكفَيكَ ما مارَيْتَ في أنهُ بُرُدُ

وَعَدّ ذلك أُضحوكةً ؛ لأنّ الأحلام تُوزَنُ بالجِبال ، على نحو قول الفرزدق :

إنَّا لتُوزنُ بالجبالِ حلُومنُا ويزيدُ جاهِلُنا على الجُهَّالِ

وقد فات على الآمديّ ؛ أنّ الخشونةَ من طبع البَداوة ، وأنّ الرِّقّة من طبع التحضّر ، والفرزدق بدويٌّ ، وأبو تمام حَضَرِيّ ، وكلٌّ يُشْبِهُ ما يُحيطُ بِهِ ، وهو ابنُ بيئتِهِ .

تقويم العلماء والنقّاد القدماء والمحدثين لمنهج الموازنة :

1-الشريف المرتضى(ت436ه) تعصّب للبحتريّ ، وهو يلتمسُ له العذر في المساوئ .

2- ياقوت الحمويّ(ت626ه) مالَ إلى البحتريّ وتعصّب له على حساب أبي تمّام .

3- محمد علي أبوحمدة : تعصّب للبحتريّ ، وحَطَّ من مكانة أبي تمّام ؛ لأنّه حَرَمَ نفسَه من التذوّق الّذي هو تعبيرٌ عن تطوّر العصر آنذاك ؛ وعليه، فقد ظلمَ أبا تمّام.

4- د.قاسم مومني ، قال: كان الآمديّ أسيراً لعمود الشعر ، ولم يخرج عليهِ ، ولو تحرّرَ قليلاً ؛ لأنصَفَ أبا تمّامَ وقدّر عبقريّتَهُ الفذّة في تجديد الشعر .

السرقات الأدبية ، ومراجعة لأبرز من ألَّفَ فيها :

السرقات بابٌ واسعٌ من أبواب النقد ، ومن أحوجها إلى الدّقّة ، وأكثرها طَلَبَاً للعدل والإنصاف في الأحكام التي يُحْكَمُ بها على الشعراء بالسرقة ، فيلحقهم الكثير من الحيف والظلم ، والسرقة قديمة في الشعر العربيّ ، ولم يسلم منها حتى فحول الشعراء ، فامرؤ القيس (أمير الشعراء) كان قد توكّأ على شعر أبي دؤاد الإياديّ ، وروى شعره ؛ وفقما ذَكرَ ابن رشيق القيروانيّ في العمدة ، وكان الفرزدق قد انتحل الشعر؛ وفقما ذَكَرَ المرزبانيّ في الموشّح ، واعترف الأخطل اعترافاً صريحاً ، بقولِهِ: (نحن معاشر الشعراء أسرقُ من الصّاغة) وغيرهم العديد من الشعراء .

الكتب العامّة التي اهتمّت بالسّرقات :

أولاً: كتاب (طبقات فحول الشعراء)، لابن سلاّم(ت231ه)؛ وقد عَرَضَ السّرِقة في كتابِهِ هذا، من غيرِ أنْ يُفْرِدْ لها باباً مخَصّصاً ، واعترفَ بتوافر السرقات في الشعر الجاهليّ ، بقولِهِ: كانَ قراد بنُ حنش من شعراء غَطَفان ، وكانَ جيّد الشعر ، وكانت شعراء غَطَفان تغيرُ على شعرِهِ ؛ فَتَدَّعِيْهِ لها ، ومنهم: زهير بن أبي سُلمى : فقد سرَقَ منهُ قطعةً ، منها:

إن الرزية لا رزية مثلها ما تبتغي غطفان يوم أضلت
إن الركاب لتبتغي ذا مرة بجنوب نخل إذا الشهور أحلت
ولنعم حشو الدرع أنت لنا إذا نهلت من العلق الرماح وعلت
ينعون خير الناس عند كريهة عظمت مصيبتهم هناك وجلت

غير أنّ بن سلاّم قد فرَّقَ بين(الاقتباس والتّضمين والسّرقة)؛ وعليه، فيحقّ للشاعر أنْ يأخذَ بيتَ شعرٍ لغيرِهِ ويضمّنه شعرَهُ ؛ على نحو قول النابغة الذبيانيّ(الذي يُروى للزّبرقان بن بدر أيضاً) :

تَعْدُو الذئابُ على مَنْ لا كِلاَبَ له وتَتّقي صَوْلَةَ المُستنفِرِ الحامي

ثانياً: كتاب(البيان والتبيين)، للجاحظ المتوفى سنة(255ه) ؛ وهو أيضاً لم يُفرِدُ باباً مخصّصاً للسّرقة؛ غيرَ أنّهُ كانَ أدنى اهتماماً بها من ابن سلاّم ؛ لأنّهُ رأى أنّ من حقّ المتأخّرين الأخذ عن الأوّلِين ؛ إذْ قالَ: (لم يَدَعْ الأوّل للآخرِ معنىً شريفاً ولا لفظاً بهيّاً؛ إلاّ أخذَهُ)،والسّرقة لدى الجاحظ نوعان ، هما:

1- سرقة لفظ . 2- سرقة معنىً.

ثالثاً: كتاب(الشعروالشعراء)، لابن قتيبة الدّينوريّ، المتوفى(276ه)؛ الذي أعادَ أقوال كلٍّ مِن ابن سلاّم والجاحظ ، ووسّع في أقوالهما ، وقد رأى أنّ السّرقة نوعان أيضاً ، هما : سرقة لفظ ، وسرقة معنى ، على نحو قول امرئ القيس :

وقوفا بهَا صحبى على مطيهم يَقُولُونَ لَا تهْلك أسى وتجمّلِ

فأخذهُ طرفَة ، وَقَالَ :

وقوفا بهَا صحبى على مطيهم يَقُولُونَ لَا تهْلك أسى وتجلدِ

وقول الأعشى:

وكَأسٍ شَرِبْتُ عَلَى لَذَّةٍ وأُخْرَى تَداوَيتُ مِنْهَا بهَا

أخذهُ أبو نوّاس ، فقال:

دع عَنْك لومي فَإن اللوم إغراء وداوني بِالَّتِي كَانَت هِيَ الدَّاءُ

فكان طرفة مقلّداً وامرؤ القيس رائداً ، والأعشى رائداً وأبو نوّاس مجوّداً .

رابعاً: كتاب(الكامل في اللّغة والأدب)، للمُبرّد ت(286ه) ؛ وقد أشارَ فيهِ إلى توسيع دائرة السّرقات في العصر العباسي ، وقالَ:(لم يكتفوا بسرقة الأشعار ؛ بل سرقوا من القرآن والحديث وغيرها).

خامساً: كتاب(البديع) ، لابن المعتز(ت296ه) ؛ الذي سارَ على خُطى المُبَرّد ، وأضاف : أنّ السّرقة قد تكون في فنٍّ من فنون البديع ، على نحو قول امرئ القيس:

فأخذه الكميت ، فقال:

لَقد طَمَحَ الطَّمّاحُ من بُعد أرْضِهِ لِيُلْبِسَني مِنْ دَائِهِ مَا تَلَبّسَا

فأخذه الكُمَيت ، فقال:

ونحن طمحنا لامرىء القيس بعد ما رجا الملك بالطّماح نكْباً عَلى نَكْبِ

سادساً: كتاب(عيار الشعر) ، لابن طباطبا العَلَوِيّ(ت322ه)؛ عرَضَ للسّرقات في أكثر من موضِعٍ في كتابِهِ هذا ، وعلى الرّغم من ذلك ، نلحظ أنّه قد التمس العُذر للمحدَثين ، باقتدائهم بالقدماء ، وسارَ على خُطى ابن قتيبة ، ووسّعَ أفكاره آراءه .

سابعاً: كتاب (أخبار أبي تمّام)، للصُّوليّ(ت335ه) ، الذي قال فيه: إنّ الشاعرين إذا تعاورا على معنىً ؛ كانت الرّيادة للأوّل المتقدم في العصر ، وإذا تزامنا ؛ فالريّادة للأول وفاةً ، وأخذ برأي الجاحظ حول السرقات، فقال: هي : أ- سرقة لفظٍ . ب - سرقة معنىً . ثمّ دمج بين السّرقتينِ ؛ وأنتَجَ سَرِقَةً جديدةً حَمَلَتْ عنواناً جديداً ، هو: ج- سرقة لفظٍ ومعنىً .

الآمديّ والسّرقات:

اهتمّ الآمديّ بموضوع السرقات كثيراً ؛ وعليهِ، فقد ألّف ثلاثة كتب عالجتْ موضوع السرقات، من أهمها:

1- إنّ الشاعرين لا تتّفق خواطرهما.
2- الفرق ما بين الخاص والمشترك من مواضيع الشعر.

3- الموازنة بين أبي تمّام والبحتريّ .

أمّا الكتابان الأوّلان فهما مفقودان ، وقد تناولَ فيهما الرّدّ على ابن أبي طاهر في تخطئتِهِ لأبي تمّام ، فقال:(إنّه خَلَطَ الخاص من المعاني بالمشترك بين الناس ، ممّا لا يكونُ مثلُهُ مسروقاً) ، فقد اتّهَمَ ابن أبي طاهر أبا تمّام بأنّه سَرَقَ قولَهُ:

لَو يَعلَمُ العَافُونَ مَالَكَ في النَّدى مِنْ لَذَّةٍ أو فَرْحَةٍ لَمْ تُحْمَدِبِ

من بشّار بنُ بُرْد ، في قولِهِ :

لَيْسَ يُعْطِيكَ للرَّجَاء وَلَا لِلخَو ***(م)*** فِ وَلَكِنْ يَلَذُّ طَعْمُ العَطَاءِ

وقد علّقَ عليهِ الآمديّ ، بقولِهِ:(هذا ليسَ من بديعِ المعاني التي يختصّ بها شاعر دون غيره ، فيقال: فلان أخذ من فلان ، وَ رَدَّ على ابي الضّياء ، الّذي اتَّهَمَ أبا تمّام بالسرقة أيضاً ، فقال الآمديّ: (فليُعْلِمَ أنّ السّرقة إنّما هي في البديع المخترع الذي يختصّ بِهِ الشاعر ؛ لأنّ المعاني المشتركة جارية بين الناس في عاداتهم ومستعملة في أمثالهم ؛ وعليهِ لا يُعَدُّ البحتريّ سارقاً من أبي تمّام في قولِهِ :

وإذا صحّت الرؤيّة يوماً فسواءٌ ظنّ امرئٍ وعيانُه

فَعَدَّ الآمدي ذلك من الأمثال السائرة والمشهورة ، ونلحظ أنّه قد دافَعَ عن أبي تمّام بقوّةٍ ، حينما كان خصماً للشعراء ، وحينما تعلّق الأمر بالبحتري نلحظ أنّ الآمديّ التمس له الأعذار ، ويمكننا القول أنّ الآمدي لم يكن منصفاً مع أبي تمّام في معظم أحكامه النقدية .

وهنا يمكننا القول أنّ السّرقة عند الآمديّ ثلاثة أنواع ، هي :

1- سرقة معنى : ومنه: قول أبي نوّاس يصف الحمام ويمدحُ قوماً :

بِشْرُهُمُ قبلَ النَّوالِ اللاَّحِقِ كالْبَرْقِ يبدوُ قبلَ جُودِ دَافِقِ

والغيثُ يخْفَي وقْعُه للرَّامقِ ما لم تَجِدْهُ بِدَليلِ البارقِ

إذْ أخَذَ المعنى أبو تمّام فَجَوَّدَ فيه ، فقال:

يَسْتنْزِلُ الأملَ البعيدَ ببِشرِهِ بُشْرَى المُخِيلَةِ بالربيعِ المغدِقِ

وكذَا السحائبُ قلَّما تدعُو إلى مَعْرُوفِها الرُّوادَ ما لم تَبْرُقِ

2- سرقة لفظ : ومنه : قول اللّحّام التغلبيّ :

دَلَفْتُ لَهُ بِأَبْيَضَ مَشْرَفِيٍّ كَمَا يَدْنُو المُصَافِحُ لِلسَّلامِ

الذي أخذَهُ أبو تمّام ، فَجَوّدَ فيهِ :

فحيوا بالأسنة ثم ثنوا مصافحة بأطراف الرماح

3- سرقة لفظ ومعنى : ومنه: قول مريم بنت طارق ترثي أخاها :

كنا كأنجُمِ ليلٍ بيننا قمر يجلوا الدُّجَى فهوَى من بيننا القمر

أخذه أبو تمام ، فكانَ فيه مُقلّداً أعمى ، فقال :

كأن بني نبهانَ يومَ وفاته نجومُ سماء خَرّ من بينها البدرُ

السرقات بعد الآمدي :

بموجب الأنواع الثلاثة للسرقات ؛ يكون الآمديّ قد وَضَعَ حدّاً لها ، بنفيهِ السرقة في المعاني المشتركة والألفاظ المباحة ، ومثلما دَفَعَ أبو تمّام حركة التأليف في السّرِقة ؛ فإنّ المتنبي قد دَفَعَها أيضاً ، مرّةً أُخرى ، فأُلِّفَتْ كتباً في ذلك ، منها:

1- كتاب (**الكشف عن مساوئ المتنبي**)، للصاحب بنُ عبّاد(ت385ه)، الذي ذَكَرَ الصّاحبُ أنّ المتنبي كان قد سَرَقَ معانيهِ من أبي تمّام والبحتريّ ، وادّعى أنّه لا يعرِف ذلك .

2- كتاب(المأخذ الكنديّة في المعاني الطّائيّة) ، لابن الدّهّان (ت569ه) ، الذي أشارَ فيهِ إلى السرقات العديدة التي سرقها المتنبي من الطائيين .

3- رسالتا الحاتمي ، وهما :

أ- (الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره).

ب- (الرسالة الحاتمية)} للحاتميّ(ت388ه) ، والحاتميّ رجل من طيئ.

إذْ ذكَرَ سرقات المتنبي من الطائيين،فضلاً عن سرقاتِهِ من أرسطوطاليس،من جانبَيّ المعاني والحكمة،وكانَ تعصّبُهُ للطائيين قَبَلِيٌّ ليس إلاّ؛ وكانَ قد كتبَ الرسالة ، والمتنبي في مقتبل شبابِهِ البِكْر.

4- كتاب (المنصف في الدِّلالات على سرقات المتنبي)،لابن وكيع التنيسي (ت393ه) ، الّذي قسّمَ فيهِ السّرقات على عشرة أقسامٍ حسنةٍ ، وعشرة أقسامٍ أخرى قبيحةٍ ، والأنصاف والمنصف ، المرادُ بهِ هنا : المعنى الآخر، مثلما يقالُ للّديغ : سليماً ، وقد فَصَّلَ في السّرقات تفصيلاً مُسهباً.

5- كتاب (الإبانة عن سرقات المتنبي) ، للعميدي (ت433ه) ، الذي كان فيهِ متعصّباً على المتنبي شخصيّاً ، والعداء الشخصيّ لا يمكن أنْ يكون حُكْمَاً بين طرَفَينِ .

وكان الهدف من الكتب السابقة جميعها تجريح المتنبي ، فهُم على نحو : ابن أبي طاهر وأبي الضياء ، خصوم أبي تمّام يتمحّلون في إحصاء السرقات ، ويحمّلونَ النّصوص أكثر ممّا تحتملُ ؛ عليهِ ظهرتْ كتب جديدة في هذا المجال ، منها : كتاب(الوساطة بين المتنبي وخصومِهِ)، للقاضي عليّ بن عبد العزيز الجرجاني (ت392ه) ، الّذي عَمِلَ جاهداً على تخفيف حدّة الهجوم على المتنبي ، ومحاولة إنصافِهِ ؛ لأنّهُ شاعرٌ فذٌّ ، وَلَهُ وزنُهُ ، ويبقى أبو تمّام والمتنبي شاعرا العربية اللذانِ لا يُدانيهما شاعرٌ ولا يقاربهما أحد ، مهما فَعَلَ أعداؤهم ، ومهما ألّفوا من كتبٍ في السرقات ؛ إلاّ أنّها جميعها ، لا يُمكِنُ لها أن تَحجُبَ الشّمسَ بالغِرْبال .